

أكد أن الوقت لم يعد يتسع لتلافي الانزلاق

«الशल»: سرعة الإصلاحات الاقتصادية بالكويت تجنبها «الحالة الفنزولية»

أوضح تقرير «الशल» الاقتصادي الأسبوعي أن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2017/01/01 إلى 2017/03/31، والنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 53,5% من إجمالي قيمة الأسهم للشركة. (46.8% للربع الأول 2016). وإشترى المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1.451 مليار دينار كويتي، كما باعوا أسهما بقيمة 1.440 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، بنحو 10.921 مليون دينار كويتي.

الميزان التجاري

حقق فائضاً في الربع

الرابع من 2016 بلغ

نحو 1.693 مليار

دينار

المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3%. (3.9% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 81.609 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباع، نحو 2,8%، (3.4% للفترة نفسها 2016)، أي ما قيمته 76.118 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 5.490 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 90% للكويتيين و7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.9% للكويتيين و10.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2016، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، ولبية التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 26%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية مارس 2017. (مقارنة ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية مارس 2016)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة 496.726 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 480.208 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بنحو 16.518 مليون دينار كويتي.

وأثر المساهمين في السهولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباع، (10.1% للفترة نفسها 2016)، و6.6% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة. (8.5% للفترة نفسها 2016)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 180.689 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 180.272 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بنحو 416.8 ألف دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية مع ازدياد نصيبهم، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 2.463 مليار دينار كويتي، استحوذين، بذلك، على 90.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباع، (85.4% للفترة نفسها 2016)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 2.423 مليار دينار كويتي، استحوذين، بذلك، على 89.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة. (86.3% للفترة نفسها 2016)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، بنحو 40.080 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على انحصار في نقة المتعاملين المحليين.

وبلغت نسبة حصة

نحو 1.383 مليار دينار كويتي، في الربع الثالث، أي أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً بلغت قيمته نحو 4.662 مليار دينار كويتي، للعام 2016. وهذا الفائض أدنى بما نسبته 33% – عن مثله للحق. في العام 2015، ألبالغ نحو 6.964 مليار دينار كويتي.

وحققت أسعار المستهلك، في عام 2016، نمواً موجباً، بلغت نسبته نحو 3.2%. إذ بلغ معدلها نحو 141.7 (سنة 2007-2010)، مرتفعاً من معدل نحو 137.3، في عام 2015.

وهو معدل في الحدود المحتملة، ويعزى هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار خدمات السكن التجاري قد حقق فائضاً بلغت قيمته نحو 141.2، في عام 2015، إلى معدل نحو 150.8، في عام 2016 (+6.8%). وتشير النشرة إلى استمرار ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع، من نحو 1.641%، في الربع الثالث، إلى نحو 1.643%، في الربع الرابع من العام 2016، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 0.1%. وكذلك ارتفع من نحو 1.498%، إلى نحو 1.624%،

عام 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.4%. وارتفع المعدل الموزون للفائدة على القروض، من نحو 4.466% إلى نحو 4.509%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1%، كذلك ارتفع من نحو 4.372%، لعام 2015، إلى نحو 4.477%، لعام 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.4%.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 33.966 مليار دينار كويتي، بارتفاع من نحو 33.044 مليار

عام 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.4%. وارتفع المعدل الموزون للفائدة على القروض، من نحو 4.466% إلى نحو 4.509%، للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1%، كذلك ارتفع من نحو 4.372%، لعام 2015، إلى نحو 4.477%، لعام 2016، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.4%.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 33.966 مليار دينار كويتي، بارتفاع من نحو 33.044 مليار

	بسم العربية	يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	بقتل	الفرق
	20170406	20170330	%	2016	%	
1. بنك الكويت الوطني	412.3	388.0	6.3	362.9	13.7	
2. بنك الخليج	207.2	199.9	3.7	195.0	6.3	
3. بنك الكويت التجاري	366.8	366.8	0.0	349.7	4.9	
4. بنك الأهلي الكويتي	199.7	199.7	0.0	196.4	1.7	
5. بنك الكويت الدولي	260.5	248.0	5.0	214.7	21.3	
6. بنك الأهلي قطر	396.2	405.0	(2.2)	361.8	9.8	
7. بنك وفاق	331.0	307.2	7.7	283.4	16.8	
8. بنك الكويت العربي	1,504.2	1,277.3	15.3	1,172.3	11.3	
9. بنك الخليج	424.3	407.8	4.0	379.3	11.9	
10. بنك تجارية	132.8	132.8	0.0	112.6	17.9	
11. بنك الكويت المالية	356.6	356.6	0.0	251.3	41.9	
12. بنك الكويت الوطنية	136.4	136.4	0.0	119.5	13.8	
13. بنك الكويت المتحدة	1,058.5	1,103.1	(4.0)	1,114.2	(5.0)	
14. بنك الكويت الوطني	69.7	65.6	6.3	52.5	32.1	
15. بنك الكويت الوطني	322.6	330.7	(2.4)	311.7	3.6	
16. بنك الكويت	58.4	58.4	0.0	61.7	(3.3)	
17. بنك الكويت	313.6	313.6	0.0	382.1	(17.9)	
18. بنك الكويت	187.8	185.9	1.0	170.9	9.9	
19. بنك الكويت	78.7	35.6	(5.9)	35.6	(5.9)	
20. بنك الكويت	136.2	135.1	0.8	148.0	(6.8)	
21. بنك الكويت	111.6	108.3	3.0	100.1	11.5	
22. بنك الكويت	216.2	212.1	1.9	191.7	12.8	
23. بنك الكويت	233.9	233.9	0.0	238.5	(1.9)	
24. بنك الكويت	1,514.2	1,494.0	1.4	1,433.4	3.6	
25. بنك الكويت	306.6	303.9	1.3	195.8	65.8	
26. بنك الكويت	112.6	116.1	(3.0)	109.0	3.3	
27. بنك الكويت	746.2	799.0	(6.6)	618.1	20.7	
28. بنك الكويت	185.9	187.8	(1.0)	149.9	24.0	
29. بنك الكويت	59.1	59.1	0.0	59.1	0.0	
30. بنك الكويت	197.3	206.4	(4.4)	172.4	14.4	
31. بنك الكويت	941.6	866.3	8.7	778.4	21.0	
32. بنك الكويت	137.3	137.3	0.0	145.8	(3.7)	
33. بنك الكويت	2,522.6	2,496.1	4.8	2,496.1	4.8	
34. بنك الكويت	681.6	681.6	0.0	541.1	26.0	
35. بنك الكويت	16.0	14.8	8.1	11.1	44.1	
36. بنك الكويت	938.6	910.7	3.1	821.1	14.2	
37. بنك الكويت	175.0	178.3	(1.9)	178.3	(1.9)	
38. بنك الكويت	93.1	93.1	0.0	89.0	4.6	
39. بنك الكويت	2,463.4	2,443.7	0.8	2,561.9	(3.8)	
40. بنك الكويت	863.9	848.4	0.6	887.2	(3.8)	
41. بنك الكويت	391.6	379.1	3.3	558.3	(9.3)	
42. بنك الكويت	366.9	350.8	4.6	502.4	(21.3)	
43. بنك الكويت	803.3	632.8	(4.7)	551.8	9.3	
44. بنك الكويت	340.8	337.9	1.2	221.6	8.3	
45. بنك الكويت	399.0	388.7	2.6	363.0	9.9	

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

تأثير أداء شهر

مارس كان مائلاً

للسلبية في معظم

أسواق العالم على

عكس التوقعات

لحالات ناتجة عن تأخر في العلاج الاستباقي للعجز المالي المحتمل. ورغم وجود أكثر من مثال، نيجيريا ودولا أخرى في الإقليم وإن تفاوتت أوضاعها، إلا أن الحالة الفنزولية حالة مرضية متقدمة، رغم أن فنزويلا تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم، ورغم أنها غنية بمواردها الأخرى وتضاريسها. وفي آخر تقارير صندوق النقد الدولي حولها، يستعرض بعض مؤشرات أداء إقتصادها المحتملة، فالتنمؤ السالب حالة مستدامة، بلغ -10% في عام 2016، ثم -4.5% في عام 2017. ثم -3% في عام 2018، ثم -1% في عام 2019، ويلزمها ما هو أكثر خطورة، وهما مؤشران كانا سببا رئيسيا في فشل معظم الدول، الأول، ارتفاع معدلات البطالة من 18.1% في عام 2016، إلى 26.9% في عام 2019، ثم إلى 29.8% في عام 2021 المؤشر الثاني الذي يصاحبه تدهور كبير في دخل من إستروا يعملون، هو التضخم مع تدهور سعر صرف العملة الذي يؤدي إلى تاكل حقيفة ومخاطر العجز المالي، 720% في عام 2016، يرتفع إلى 2600% في عام 2019، ثم إلى 4600% في عام 2021.

في عام 2019، ويلزمها ما هو أكثر خطورة، وهما مؤشران كانا سببا رئيسيا في فشل معظم الدول، الأول، ارتفاع معدلات البطالة من 18.1% في عام 2016، إلى 26.9% في عام 2019، ثم إلى 29.8% في عام 2021 المؤشر الثاني الذي يصاحبه تدهور كبير في دخل من إستروا يعملون، هو التضخم مع تدهور سعر صرف العملة الذي يؤدي إلى تاكل حقيفة ومخاطر العجز المالي، 720% في عام 2016، يرتفع إلى 2600% في عام 2019، ثم إلى 4600% في عام 2021.

وفنزويلا حالة متقدمة من الإصابة بما يسمى بالمرض الهولندي، إستخدمت أسوال النفط لشراء الولادات السياسية، وجعلت الناس، أو معظم الناس، مخربين وسعداء على المدى القصير، ومعظم الناس الآن يدفعون الثمن في بطالتهم وفي عدم قدرتهم الحصول على حاجاتهم الضرورية، والتهديد قائم بفشل الدولة، وكل هذا الضرر تحقق لأنها فشلت في إتخاذ القرار الاستباقي الصحيح، النقض تماما يحدث للنرويج، فقط لأنها إتخذت قرارها الاستباقي في توقيته السليم، فالمالية العامة سوف تستمر في تحقيق فائض بمعدل 30 مليار دولار أمريكي سنويا للمستويات الخمس العادية، والحساب الجاري يحقق فائض بمعدل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الخمس العادية، والبطالة بمعدل أقل من 4% لنفس الفترة، والتضخم بمعدل 2.5% لنفس الفترة.

والرسالة هي، أن المتضرر من تأخر السياسات الاستباقية ليس كبار المسؤولين في سلطة إتخاذ القرار، وإنما 99% من عامة الناس، ووضع الكويت الآن في منطقة وسط ما بين فنزويلا والنرويج، وما إستعرضناه هو واقع دولتين، وليس تحليل إقتراضي، وما يمكن أن يحيي الكويت من الإنزلاق إلى حالة فنزويلا، أو حتى بعض الإرتقاء إلى حالة النرويج، هو سلامة قرارها الحالي، والأهم سرعة توقيتته، فلم يعد في الوقت متسع لإجتذاب الإنزلاق، ولم يتبقى لها خيار سوى تبني سياسات سليمة حالا.

الأداء المقارن لأسواق مالية متتقة – مارس 2017 بانتهاء شهر مارس، انتهى الربع الأول من عام 2017، وكان شهر مارس مختلفا، حققت خلاله 7 أسواق أداءً موجباً، ومثلها أي 7 أسواق حققت أداءً سالباً، ولكن تأثير أداء شهر مارس كان مثلاً للسلبية خلافا لتوقعاتها. فعدد الأسواق في

المنطقة السالبة مع انتهاء الربع الأول بلغ 6 أسواق بعد أن كان عددها مع نهاية شهر فبراير 3 أسواق، أي تضاعف عددها، بينما استمرت 8 أسواق في تحقيق مكاسب مقارنة بمستوياتها مع نهاية العام الفائت.

أكبر الراجح في شهر مارس كان السوق الفرنسي بتحقيق مكاسب بنحو 5.4% في شهر واحد، تلاه مباشرة في صدارة الأداء السوق الألماني الذي حقق مكاسب بنحو 4%، وتحقق ذلك رغم المخاطر السياسية المحتملة لإنتخابات الصيف القادم في كلا البلدين، ورغم بدء مفاوضات الخارج بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ثالث أكبر الراجح في شهر مارس كان السوق الهندي بإضافة مكاسب بنحو 3.1% كانت كافية بتصدره ترتيب الأداء منذ بداية العام الجاري بمكاسب بنحو 11.2%، إذا إستثنينا مكاسب مؤشر سوق الكويت السعري البالغة منذ بداية العام نحو 22.3% واحتلت كلاً من بورصة البحرين وبورصة الكويت –المؤشر الوزني– ترتيب ثاني وثالث أفضل أداء منذ بداية العام بمكاسب بنحو 11.1% و8.7% على التوالي.

أكبر الخاسرين خلال شهر مارس كان سوق بلي الذي فقد نحو 4.1% في شهر مارس. وثاني أكبر الخاسرين كان سوق مسقط الذي فقد في شهر مارس نحو 4%، وثالث أكبر الخاسرين كان المؤشر الوزني لبورصة الكويت الذي فقد 2.5% –بالمقارنة الغربية والخاطئة دائماً، هي أن المؤشر الوزني لبورصة الكويت كما ذكرنا، كان ثالث أكبر الخاسرين في شهر مارس، بينما المؤشر السعري لنفس البورصة كان ثالث أكبر الراجحين في شهر مارس، والمؤشر السعري حقق مكاسب تساوي نحو ضعفين ونصف الضعف مكاسب المؤشر الوزني في الربع الأول، والإنان فيسبان أن أداء نفس البورصة، ولا يمكن أن يكون كلاهما صحيح.

وخلاصة أداء الربع الأول، فيه مؤشرات على انعكاس سلبي لأوضاع سوق النفط والأوضاع الجيوسياسية على غالبية بورصات إقليم الخليج، فالمرآة الأربعة الأخيرة في المنطقة السالبة يحتلها أربع أسواق من الإقليم، حيث جاء السوق العماني في قاع المنطقة بخسائر منذ بداية العام بنحو 4-%، وبعده مباشرة السوق السعودي بخسائر بنحو 2.9-%، ثم سوق ابوظبي بخسائر بنحو 2.3-%، ثم سوق دبي بخسائر 1.4-%، وشاركهما المنطقة السالبة تلا من السوق الياباني والسوق القطري.

ولا نعرف إن كان أداء شهر أبريل سوف يستمر في عبليته، بمعنى أن تستمر غالبية الأسواق المتقدمة والناشئة في تحقيق مكاسب، بينما تستمر غالبية أسواق الخليج في تحقيق خسائر، ولكنه إتجاه اتداعيات إنتخابات الرئاسة الأمريكية، وذلك في صالح الأسواق الأخرى، بينما يستمر الجدل حول تديد أو عدم تديد إتفاق منتهي النفط التقليدي، وذلك ضار بأسواق الإقليم.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 399 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 10.3 نقطة، ونسبته 2.6% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 36 نقطة، أي ما يعادل 9.9% عن إقبال نهاية عام 2016.